TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/L.392
29 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية لنخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية: بناء القدرات لضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري المتعدد الأطراف

١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ – موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- ترأس الاجتماع الخاص بالبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية لنخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية كل من سعادة البروفيسور إ. ب. روغونايو، وزير السياحة والتجارة والصناعة في أوغندا، والسيد محمد ولد حيت، مدير ترقية التجارة الخارجية، موريتانيا. وشارك في الاجتماع عدة مندوبين من بلدان شريكة وبلدان مانحة وبلدان أخرى، بالإضافة إلى مندوبين من التجمعات الاقتصادية الإقليمية. كما شاركت في الاجتماع الوكالات التنفيذية الثلاث: الأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية. ويرد فيما يلي موجز يشمل ***أفضل الممارسات والدروس المستفادة*** التي تم تسليط الضوء عليها خلال المناقشات:

(أ) يمكن للبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية، باعتباره برنامج شراكة من أجل النهوض بالتجارة، أن يسهم مساهمة هامة في مناقشة الموضوع الفرعي للأونكتاد الحادي عشر المعنون *ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية*. وهذه المساهمة تقدَّم من خلال بناء القدرات على مستويات المؤسسات والموارد البشرية والمشاريع.

(ب) والبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية، بوصفه برنامجاً للمساعدة التقنية يقوم على أساس التنفيذ الذاتي واستخدام الأدوات، يساعد البلدان في وضع و/أو تكييف السياسات التجارية الوطنية، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتطوير الاستراتيجيات القطاعية، وبلورة الرؤى القصيرة والمتوسطة الأجل فيما يتصل بالتجارة والاستثمار والتنمية.

(ج) إن نهج إدارة البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية، بوصفة مبادرة مشتركة بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، مع ما يحصل عليه من دعم قيِّم من البلدان المانحة، ييَسِّر عملية تنسيق المساعدة التقنية على المستوى القطري في الوقت الذي تخضع فيه القدرات الوطنية، المحدودة في الغالب، لضغوط شديدة من جرّاء العمليات التفاوضية العديدة والمتداخلة. وهذا النهج يساعد البلدان في الاضطلاع بدور أكثر فعالية في إدارة التعاون التقني والتوصل إلى فهم أفضل لسياسات الشركاء الإنمائيين في هذا المجال. وينبغي تعزيز عملية إنشاء آليات الإدارة الوطنية للبرنامج المتكامل المشترك وغيره من البرامج ضمن البلدان، أو حتى دمج هذه الآليات من أجل تحسين تكامل أنشطة بناء القدرات.

(د) إن بناء القدرات في البلدان التي يشملها البرنامج المتكامل المشترك يساعد هذه البلدان في تنسيق العملية التحضيرية لمواقفها التفاوضية وفي ضمان المشاركة على نحو أكثر فعالية، فضلاً عن المتابعة الملائمة للمفاوضات التجارية. وقد اعتُبر أن هذا النموذج يتميز بالكفاءة في التعامل مع قضايا التجارة الدولية العديدة والمعقّدة والتي تنطوي على درجة عالية من التخصص.

(هـ) وقد تبيَّن أن الإطار المؤسسي الذي أرساه البرنامج المتكامل المشترك لتنظيم النقاش الوطني بشأن قضايا التجارة المتعددة الأطراف هو إطار كفؤ لإشراك جميع الأطراف المعنية في المفاوضات. وقد أسهمت اللجان المشتركة بين المؤسسات دائماً في تعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهما من الشركاء الإنمائيين في البلدان. وهذه اللجان تُدعَم بشبكة من الموظفين الفنيين المدرَّبين وشبكة من النقاط الإعلامية المتخصصة في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف – أي المراكز المرجعية ونقاط الاستعلام الوطنية.

(و) ويجري توسيع نطاق الهياكل الأساسية للمعلومات في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف وشبكة الخبراء التي أنشئت في البلدان الأفريقية الثمانية الأولى التي يشملها البرنامج المتكامل المشترك بحيث تشمل ثمانية بلدان أفريقية أخرى انضمت إلى البرنامج. وتتسم القدرات المؤسسية والبشرية والشبكة المتصلة بها بأهمية أساسية بالنسبة لخبراء التجارة بوصفها نموذجاً لمساعدة البلدان النامية ومؤسساتها على تعزيز مشاركتها المفيدة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

(ز) إن النهج الثلاثي إزاء تدريب الخبراء في مجال النظام التجاري المتعدد الأطراف والذي يشتمل في الوقت نفسه على قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف والسياسات العامة وجوانب الأعمال التجارية، يساعد الخبراء الوطنيين في اكتساب معرفة حقيقية بالاتفاقات المعقودة وإنشاء قاعدة معارف متعددة التخصصات. وهذا يشجع أيضاً على تكوين شبكات المدرِّبين والخبراء والمحاضِرين بشأن النظام التجاري المتعدد الأطراف، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار مضاعفة. ولا يزال هذا النهج يُطبّق في المجموعة الجديدة من البلدان كما يمكن تطبيقه من قِبَل أي بلد يرغب في تطبيقه.

(ح) وهذا النهج التدريبي الذي يوفره البرنامج المتكامل المشترك بالنسبة لصياغة الاستراتيجيات القطاعية يكفل الاستفادة من النتائج من قِبَل جميع الجهات المشارِكة صاحبة المصلحة. وهذا يتطلب تنفيذ التدابير

المتَّفق عليها. كما أنه يعزِّز عملية التفكير في استراتيجيات التنمية الوطنية التي تشتمل على السلع والخدمات والسلع الأساسية. وتشتمل المنهجية المطبَّقة على جميع الشركاء الوطنيين في القطاعات التي تنطوي على إمكانات تصديرية كبيرة، مما يفضي إلى آثار مفيدة على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى المشاريع التي تستفيد من عملية التدريب من أجل تعزيز قدرتها الذاتية على وضع الاستراتيجيات إزاء التعامل مع الأسواق الجديدة والقائمة.

(ط) وتُعتبر استدامة القدرات في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف أمراً أساسياً بالنسبة لزيادة الاستقلال الذاتي للبلدان في ضمان مستوى مرضٍ من الأداء الاقتصادي، وبالنسبة لمكافحة الفقر. وسوف يكون الربط الشبكي لهذه القدرات في مختلف البلدان، وهو عنصر رئيسي من عناصر البرنامج المتكامل المشترك، من العوامل الحاسمة في هذا السياق. وينبغي تقديم قدر كبير من الدعم لتشجيع تعزيز التعاون فيما بين البلدان الشريكة التي يشملها البرنامج المتكامل المشترك. وينبغي تحديد آليات الدعم والمتابعة من أجل مساعدة البلدان التي يُتوقع أن تخرج من البرنامج بعد مرحلة الدمج. وفي السياق نفسه، شدّدت التجمعات الاقتصادية الإقليمية على الحاجة إلى تكملة القدرات الوطنية التي يتم بناؤها في البلدان بجهود مماثلة تُبذل على المستوى الإقليمي. وتم الاعتراف بالحاجة إلى تعزيز التعاون بين البرنامج المتكامل المشترك وهذه المنظمات.

(ي) وأشير باهتمام كبير إلى قدرة البرنامج المتكامل المشترك على المراعاة التامة للأولويات القطرية ودوره المحفِّز في اتخاذ مبادرات تكاملية تهدف إلى تنمية القدرات التوريدية للبلدان من أجل زيادة التدفقات التجارية. وأشير إلى أن البرنامج يساعد في ضمان تحسين توزيع الموارد التي تخصصها البلدان للعمل المتعلق بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. كما أنه يمكن هذه البلدان من الاضطلاع على نحو أفضل بمسؤولياتها في المفاوضات. ويمكن لبرامج المساعدة التقنية الأخرى ذات الصلة بالتجارة أن تسترشد بنُهج البرنامج المتكامل المشترك. وتم التشديد على أهمية ضمان أوجه التآزر مع برامج المساعدة التقنية الأخرى ذات الصلة بالتجارة، بما فيها الإطار المشترك، وذلك من خلال تحسين إدماج تلك الجوانب التي تسهم في القضاء على الفقر وفي إدخال التجارة في صلب استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(ك) وأعربت البلدان الشريكة عن ارتياح عام إزاء المساعدة المقدمة من الوكالات الثلاث والجهات المانحة. واقتُرِح أن يتم توسيع نطاق نموذج المساعدة التقنية في إطار البرنامج المتكامل المشترك ليشمل بلداناً أخرى. كما اقتُرِح إضفاء الطابع المؤسسي على عقد اجتماعات وزارية سنوية لاستعراض أنشطة البرنامج ولإدماج تجاربه على المستوى السياسي.

- - - - -